التطورات الداخلية في بريطانيا ١٩١٨ – ١٩٣٦

Theterior developments of British 1918-1936

كلمة المفتاح / التطورات الداخلية

المدرس المساعد / احمد محمد جاسم عبد

Assistant instructor /Ahmed Mohammed Jassim Abd

رئاسة جامعة ديالى

Diyala Univesity Presidency

العنوان البريدي/ahmedaldieny@yahoo.com

المُلخص :

تُعد بريطانيا من أهم الدول الأوروبية التي أدت دوراً كبيراً في رسم السياسة العالمية، لما تمتلكه من ثقل سياسي كبير في العالم، وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ – ١٩١٨، كان لها الدور الفاعل في انتصار دول الوفاق في الحرب ، وبعد نهايتها حصلت على حصة الأسد في مكاسب ما بعد الحرب ، وكانت الحياة الديمقراطية المتمثلة بالنظام البرلماني والدستوري متماسكة وقوية ،وعلى الرغم من ذلك حدثت تطورات مهمة على الساحة السياسية الداخلية وقف في مقدمتها الإصلاحات البرلمانية ومنها إصلاح عام ١٩١٨ الذي سمح ولأول مرة في تاريخ بريطانيا السياسي للنساء بالتصويت والترشيح لعضوية مجلس العموم في بريطانيا . ويبقى الحدث الأهم في الحياة السياسية البريطانية وهو الأزمة الدستورية التي حدثت في عام ١٩٣٦، وتنازل الملك إدوارد الثامن Edward VIII [١]عن العرش البريطاني لأخيه جورج السادس George VI [٢] .

اقتضت طبيعة الدراسة أن يقسم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة إذ تناول التمهيد الأوضاع العامة في بريطانيا حتى عام ١٩١٨ . وقد تضمن المبحث الأول التطورات الداخلية في بريطانيا ١٩١٨-١٩٢٨ بينما تناول المبحث الثاني تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ في بريطانيا سياسيا" و

اقتصاديا"، وكرس المبحث الثالث لدراسة الأزمة الدستورية التي حدثت في العام ١٩٣٦ . واعتمد البحث على العديد من المصادر العربية والأجنبية وثبتت في نهاية البحث .

تمهيد:

الأوضاع العامة في بريطانيا حتى١٩١٨

أدى اشتراك بريطانيا في الحرب العالمية الأولى إلى تعرضها إلى أزمات وتغيرات مؤثرة على الصعيد السياسي ، ولاسيما بعد الخسائر التي مُنيت بها في بداية الحرب ، وما رافقها من أزمات أدت إلى استقالة قائد الأساطيل الملكية اللورد فيشر Lord fisher في الثاني والعشرين من ايار ١٩١٥، وعلى اثر ذلك قدمت الحكومة استقالتها وكلف الملك جورج الخامس Georg V [٣] في اليوم نفسه هربرت هنري أسكويت Herbert Henry Isqwait لتشكيل حكومة جديدة أضيفت إلى وزاراتها وزارة الذخائر العسكرية Ministry of munitions أُسندت مهامها إلـى ديفيد لـويد جورج David Lwed George [٤] ، وقد وافق أسكويت على تشكيل الحكومة الائتلافية في السادس والعشرين من أيار ١٩١٥ ، بائتلاف أحزاب الأحرار ، المحافظون، والعمال ، والتي عدت بمثابة حكومة اسكويت الأولى والتي استمرت لغاية الخامس من كانون الأول ١٩١٦ [٥] .

كما دفعت ضرورات الحرب كبار الساسة البريطانيين ولاسيما لويد جورج إلى مطالبة حكومتهم بتشكيل لجنة حرب War comittee في الحكومة تكون بمثابة وزارة حرب مُصغرة Small war cabinet لإعداد احتياجات الحرب وتشكلت في مطلع أيلول ١٩١٥ وبرئاسة اسكويت ،كان من أبرز أعضائها لويد جورج [٦].

أصبح لويد جورج في مطلع عام ١٩١٦ من أكثر الشخصيات السياسية شعبية في بريطانيا ، بسبب ظروف الحرب والتطورات الداخلية في بريطانيا الأمر الذي حفزه على تقديم اقتراح إلى رئيس حكومته اسكويت مفاده أنه لا يستطيع الاستمرار في عضوية الحكومة ما لم تحدث تغييرات جوهرية في لجنة الحرب، منها : اقتصارها على ثلاثة أو أربع أعضاء على أن لا يكون بضمنها رئيس الوزراء وصلاحياتها

مستقلة عن الحكومة، ورفض اسكويت المُقترح وأصرّ على ان سلطة وصلاحيات رئيس الحكومة يجب أن تبقى هي العليا، عندها دخلت البلاد في أزمة سياسية بعد تهديد كل من لويد جورج يسانده اغلب أعضاء حزب الأحرار بالاستقالة ولم تنتهي الأزمة إلا بعد تقديم اسكويت استقالته في الخامس من كانون الأول ١٩١٦، وطلب الملك جورج الخامس في اليوم التالي من لويد جورج تولي رئاسة الحكومة ، وقد وافق الأخير على تشكيل حكومة ائتلافية ثانية في السابع من كانون الأول ١٩١٦ ، وبذلك تكون حكومته الأولى حكومة الحرب (٧) .

لقد امتازت العلاقة بين الحكومة والبرلمان أبان سنوات الحرب بالشفافية والهدوء، إذ لم يرفض مجلس العموم في التصويت أي لائحة مهمة طرحتها الحكومة لتأزم الأوضاع خلال سنوات الحرب، ولعل من أبرز تأثيرات الحرب وتداعياتها على البرلمان، إنها عطلت مؤقتاً تطبيق قانون البرلمان المتعلق بإنهاء دورته القانونية، فقد كان من المُقرر انتهائها بعد خمس سنوات من افتتاحها قانونياً ،إلا أنه وبسبب ظروف الحرب أستمر البرلمان بالانعقاد على الرغم من تجاوز مدته القانونية خمس سنوات، ولم تنته مدة البرلمان إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨ (٨) .

المبحث الأول

التطورات الداخلية في بريطانيا ١٩١٨ – ١٩٢٨

انتهت العمليات العسكرية للحرب العالمية الأولى مع استسلام ألمانيا وأسفرت نتائجها عن انتصار دول الوفاق ومنها بريطانيا وهزيمة دول الوسط، لتستعد بريطانيا للعودة لمُمارسة حياتها الطبيعية ومنها إجراء الانتخابات البرلمانية العامة لتشكيل البرلمان الجديد بعد حل البرلمان الذي استمر ثمانِ سنوات من كانون الأول ١٩١٠ إلى كانون الأول ١٩١٨ ، وقد ظفرت بريطانيا في الحرب وكانت خسائرها في الأرواح أقل من حلفائها، إذا ما تمت الموازنة مع فرنسا لسبب واضح ويسير وذلك إن الأراضي في فرنسا كانت مسرحاً للعمليات العسكرية بين القوات الألمانية والقوات الفرنسية وحلفائها، فيما كانت بريطانيا عبارة عن جزر منفصلة عن القارة الأوروبية، لذا كانت أراضيها بمنأى عن التخريب عدا هجمات الطائرات الألمانية [٩] .

وكان من الواضح أن البلاد ستشهد انتخابات برلمانية عامة تشترك فيها النساء لأول مرة، لاسيما وأنّ حركة المطالبة بتفعيل اشتراك النساء في الاقتراع العام في بريطانيا قد طرحت وتم مناقشتها بصورة رسمية في البرلمان قبل سنتين من اندلاع الحرب العالمية الأولى وقد تزايدت المطالب خلال سنوات الحرب [١٠]، لاسيما بعد اشتراك الآلاف من النساء جنبا إلى جنب مع الرجال في المعامل والأماكن التي كان العمل فيها سابقاً حِكراً على الرجال الذين تم سوق الكثير منهم إلى جبهات القتال في الحرب وأصبح لدى الرأي العام البريطاني حركة مُتزايدة أكثر من نفسه في أحقية مُشاركة النساء في الاقتراع العام والاشتراك في الحكومة وعضوية البرلمان [١١] ، وبعد حلّ البرلمان في الخامس والعشرون من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بدأت البلاد تستعد لأول انتخابات برلمانية منذ ثمانِ سنوات فُتحت صناديق الاقتراع أبوابها في يوم السبت الموافق الرابع عشر من كانون الأول ١٩١٨ لتشكيل برلمان جديد ما بعد الحرب وعُرفت تلك الانتخابات بـ (الخاكي khaki)، قد تم التصويت فيها وسط إرباك نهاية الحرب وسمح لأفراد القوات المُسلحة فضلاً عن النساء المُشاركة فيها،

وكانت نسبة المُشاركة في الانتخابات قليلة ومُخيبة للآمال إذ وصلت ٥٨.٩ % وهي أقل النسب في تاريخ الانتخابات البرلمانية في القرن العشرين [١٢] .

أسفرت نتائج الانتخابات البرلمانية عن تمثيل المُحافظين بثلاثمائة وخمسة وثلاثين مقعداً وشَغِل الأحرار مائة وثلاثة وثلاثين مقعداً وحصل ائتلاف العمال على عشرة مقاعد لتشكل الأحزاب الثلاثة برئاسة لويد جورج ائتلاف برلماني وتشكيل حكومة وطنية برئاسته حكومته الثانية في العاشر من كانون الثاني ١٩١٩ حتى التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٢٢ بعد جمعها اربعمائة وثمانية وسبعين مقعداً وحصل حزب الأيرلنديين الاتحاديين على خمسة وعشرين مقعداً، فيما حصل الأحرار المُستقلين (اسكويت) على ثمانية وعشرين مقعداً ، وحصل حزب العمال على ثلاث وستين مقعداً، وحصل الوطنيون الأيرلنديون على سبعة مقاعد، وحصل حزب الشن فين[١٣] على ثلاثة وسبعين مقعداً، وحصلت بقية الأحزاب على خمسة وثلاثين مقعداً ، لشغل مقاعد مجلس العموم البالغة ٧٠٩ مقاعد[١٤].

دفعت الأوضاع نفسهة لويد جورج إلى تشكيل حكومة ائتلافية مرة أُخرى في أواخر عام ١٩٢٢ وتعيين ونستون تشرتشل Winston Charchall [١٥] وزيراً للحرب وأوستن تشامبرلن Auston Tchamberlen وزيراً للخزانة وآرثر جيمس بلفور Arther James Balfour [١٦] وزيراً للخارجية، كما ضمت حكومته عدد من الشخصيات الحزبية والبرلمانية البارزة أمثال اللورد ملنر Mulner ، محافظاً على الوزارات التي تشكلت أثناء الحرب مثل وزارة العمل والتقاعد والصحة والقوة الجوية والنقل وقد استحدثت وزارة الصحة والنقل بعد الحرب، ومما لا شك فيه يعد العام ١٩١٩ علامة مضيئة في تاريخ النساء في بريطانيا إذ شغلت النساء–لأول مرة– مقاعد في مجلس العموم، وعند افتتاح جلسات البرلمان في العاشر من شباط ١٩١٩ من قبل الملك جورج الخامس في خطبة العرش ، التي أشاد فيها بالتطور السياسي الحاصل على الساحة السياسية البريطانية مثنيا" على وصول النساء إلى مجلس العموم وشغلت النائبة الأيرلندية مارسفيتر Marfetar أول مقعداً في مجلس العموم ولم يكن انتخابها من باب الصدفة أو أمر غير مخطط له، إنما يُمثل رغبة سكان الجزيرة الأيرلندية [١٧] .

الأزمات والصعوبات التي واجهت حكومة لويد جورج الائتلافية :

بقيت الحكومة الائتلافية التي شكلت بعد الحرب بزعامة لويد جورج إلى تشرين الاول ١٩٢٢ ، وقد أصبحت المُعارضة أكثر قوة بسبب افرازات الحرب والأزمات التي نتجت عنها حتى توحيد حزب العمال وقد بذل آرثر هندرسون Arther Hindrson جهوداً حثيثه مع رامزي ماكدونالد Ramsay Macdonald [١٨] زعيم الكُتلة المُنشقة عن الحزب أيام الحرب في تشكيل الحكومة في كانون الثاني ١٩٢٤، وقد نجح هندرسون بعد توحيد فئة حزب العمال ووضع منهاج جديد للحزب بعنوان **العمال والنظام الاجتماعي الجديد** أوضح فيه أن تأميم الصناعات والتعاون في التخطيط الإنتاجي والتوزيع لفائدة كل من يتشغل بيده وعقله، وأمست جريدة الديلي هيرالد AL–Daiy Herald لسان حال الحزب [١٩] .

لقد تأثرت بريطانيا بالشيوعية في الاتحاد السوفيتي ، وتسربت الأفكار إليها ونجح الحزب الشيوعي في الظهور في بريطانيا من العام ١٩٢٠، راغباً بالانتماء إلى حزب العمال البريطاني إلا أن حزب العمال رفض ذلك رفضاً قاطعاً، حتى أنه قرر في مؤتمر حزب العمال من العام ١٩٢٤، انه لا يجوز ترشح أعضاء الحزب الشيوعي في الأنتحابات البرلمانية أو المحلية عن حزب العمال، سواء أكان بصورة فردية أم جماعية بصفة حزبين [٢٠] ، وقد انتمى الحزب الشيوعي البريطاني إلى الأممية الثالثة التي تزعمها الاتحاد السوفيتي ، وعلى أية حال وقف حزب العمال البريطاني ضد الشيوعيـة وتوجهاتها فـي بريطانيا وأن عرف عنه في بعض الأوقات اقترابه من الاتحـــاد السوفيتي [٢١] .

واجهت الحكومة البريطانية مشكلات عديدة مما جعلها تلغي المعاهدة[٢٢] التي عقدتها مع ممثلين عن الحركة القومية الايرلندية من اجل تسوية القضية الأيرلندية فضلاً عن أسباب أُخرى تمثلت بالخلاف بشأن الميزانية وحرية التجارة واستمرار التدخل العسكري في الشرق الأدنى والاضطرابات العامة التي ينفذها عمال مناجم الفحم والسكك الحديد والنقل والأزمة الاقتصادية التي انتشرت في البلاد من العام ١٩٢٢، وازدياد البطالة في الصناعة الرئيسة في مطلع لعام ١٩٢٢ حتى بلغت ١١% كل هذا

القى بظلاله على الحياة السياسية البريطانية لاسيما على رئيس حكومتها لويد جورج ، إذ أن الأغلبية المحافظة بدت قلقة وحائرة تحت زعامة رئيس الحكومة ائتلافية بالغ في تنفيذ مبادئه الحرة الراديكالية في الشؤون الخارجية، بعد ما تفاوض واتفق مع الايرلنديين على وفق مرسوم الحكم الذاتي لعام ١٩١٤ ، وعقد معهم معاهدة منحت ايرلندا بمقتضاها مرتبة الدومنيون AL–Dominoun [٢٣] .

حاول لويد جورج بعد إدراكه معارضة المحافظين لسياسته حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات عامة، فقدم في الثالث عشر من تشرين الأول من العام ١٩٢٢ نصيحة إلى الملك بحل البرلمان، إلا أن الاخير رفض النصيحة ما دفع المحافظين إلى عقد اجتماع في التاسع عشر من تشرين الأول من العام نفسه في مقرهم كارونتم كلوب carltom club قرروا فيه الانسحاب من الحكومة الائتلافية بأغلبية مائة صوت بواقع مائة وسبعة وثمانون ضد سبعة وثمانون صوت معارض لذا اضطر رئيس الوزراء لويد جورج التوجه إلى قصر بانكنغهام Binghnham في اليوم نفسه وتقديم استقالته إلى الملك جورج الخامس [٢٤] ، وكانت الكلمة الفصل في القضية للملك الذي أثر تجاهل النصيحة الوزارية بحل البرلمان مما اضطر رئيس الوزراء لويد جورج على تقديم استقالته بعد انفراط عقد ائتلافه وسحب الأغلبية البرلمانية للثقة من حكومته ولم يُلبِ الملك رغبة لويد جورج بحل البرلمان والتمهيد لإجراء انتخابات برلمانية عامة في البلاد لتشكيل مجلس عموم جديد [٢٥] ، ومنذ ذلك الوقت تم التخلي مؤقتاً عن سياسة الحكومات الائتلافية وعادت الحياة السياسية إلى سنوات ما قبل الحرب [٢٦] ومن جهة أخرى ألقت المعاهدة مع ايرلندا بظلالها على الحياة البرلمانية إذ طرحت الحكومة مشروع لائحة اللوردات في أواخر العام ١٩٢٢ تضمنت النقاط الآتية:

١–تشكيل مجلس أخر فضلاً عن مجلس اللوردات من ذوي الدم الملكي والروحانيين والقانونيين من الأعضاء التاليين :

أ– أعضاء منتخبين من خارج أعضاء مجلس اللوردات القديم .

ب– لوردات منتخبين بوساطة أقرانهم .

ج – أعضاء معينين بوساطة التاج .

٢–كل هؤلاء الأعضاء الجدد عدا اللوردات ذوي الدم الملكي والقانونيين، وجب حضورهم في المجلس الجديد في مُعظم جلساته على أن يتم ترشيح آخرين احتياط مؤهلين لخلافاتهم في حال تقاعدهم .

٣–يتم تحديد عدد أعضاء مجلس اللوردات الجديد بثلاثمائة وخمسون عضواً كحد أقصى ، لم يُكتب لمشروع اللائحة النجاح والتمرير، وعلى الرغم من تمريره في مجلس العموم بعد معارضته من لدن أعضاء مجلس اللوردات عند طرحه للتصويت بواقع ثمانِ وأربعون صوتاً معارض ضد أربعة وثلاثون صوت مؤيد لمشروع اللائحة [٢٧] .

أسندت رئاسة الحكومة إلى زعيم الأغلبية (المحافظين) في مجلس العموم فتولى اندرو بونارلو Andraw Bunrlw في الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٢ ، وقبل أكمال البرلمان دورته القانونية (مدته التي حُددت بخمس سنوات) حُل البرلمان في تشرين الأول عام ١٩٢٢ بعد تقديم الوزارة نصيحة إلى الملك وذلك بحصولها على موافقته رغبة منها في تحقيق أغلبية مطلقة في مجلس العموم تؤهلها لتحقيق وتنفيذ برنامج عملها، لاسيما وإن الحكومة نفسها كانت ائتلافية، وفعلاً حل البرلمان تمهيداً لتشكيل آخر جديد، وألقى الناخبون البريطانيون أوراقهم في صناديق الاقتراع في الخامس عشر من تشرين الثاني لعام ١٩٢٢ ، لاختبار ممثليهم في البرلمان الجديد ودخلت الأحزاب في حملة انتخابات تنافسية وكانت نتيجتها خيبة أمل للمحافظين الذين لم يحققوا جُل طموحاتهم المُتمثلة بالحصول على أكبر عدد من المقاعد في مجلس العموم [٢٨] ، إذ حصلوا على ثلاثمائة وخمسة وأربعون مقعداً في المجلس بعد أن أدلى لصالحهم (٥٥٠٠٣٨٢) ناخباً بأصواتهم في صناديق الاقتراع، وحصولهم على ٣٨% من الأصوات ٥٥% من المقاعد أي بفارق عشرة مقاعد عما حصلت عليه حكومتهم في البرلمان نفسه [٢٩] .

ولأول مرة منذ ظهوره احتل حزب العمال المرتبة الثانية في ترتيب الأحزاب السياسية المُشاركة في الانتخابات البرلمانية وشغل مائة واثنين واربعين مقعداً في مجلس العموم بينما كان نصيب حزب الأحرار المُنشقين والمنقسمين على أنفسهم بين أنصار اسكويت الأحرار الوطنيون والذين حصلوا على اثنان وستون مقعداً وأنصار لويد جورج الأحرار والذين حصلوا على أربع وخمسون مقعداً في مجلس العموم، فيما حصلت بقية الأحزاب على أثنى عشر مقعداً وأفتتح الملك جورج الخامس في الثالث والعشرون من تشرين الثاني عام ١٩٢٢، جلسات البرلمان الجديد بخطـاب العرش المُتضمن الخطـوط العامــة للسياسة الحكومية التـــي ستُتَبَع فـي المُستقبل [٣٠] .

أسفرت نتيجة الانتخابات البرلمانية عن تشكيل حكومة من المحافظين تحت رئاسة بونارلو وكان عليها مُعالجة الأزمة الاقتصادية التي انتشرت في بريطانيا نتيجة الحرب العالمية الأولى ، وقد اقترحت الحكومة علاجاً للأزمة انتهاج مبدأ الحماية الكمركية غير إن معارضة العماليين لغرض الحماية حالت دون تطبيقها مُعللين معارضتهم بأن ذلك من شأنه ارتفاع في كُلفة المعيشة للسكان البريطانيين، لم تكن حالة البلاد المُتردية الأزمة الوحيدة التي واجهت حكومة بونارلو إذ لم تمر ستة أشهر على تسلمها مقاليد الأمور حتى واجهتها أزمة [٣١] ، سياسية وبرلمانية في آنٍ واحد في السابع والعشرون من نيسان ١٩٢٣ زار رئيس الحكومة بونارلو الملك جورج الخامس في قصر بانكنغهام وأبلغه بأنه يُريد القيام بجولة استشفاء لغرض العلاج، وتولى رئاسة الحكومة في غيابه اللورد كيرزن Kerzn وزير الخارجية على الرغم من احتجاج نائب رئيس الوزراء وزير الخزانة ستانلي بلدوين Stanley Beldwin [٣٢] وبعد ثلاثة أسابيع عاد بونارلو من جولة الاستشفاء إلى لندن بعد ما وجد نفسه يُعاني من مرض عُضال في الحُنجرة، لذا أضطر إلى تقديم استقالته في العشرين من آيار ١٩٢٣ إلى الملك جورج الخامس وحالة استقالة رئيس الوزراء تكون مهمة اختيار خليفة له على عاتق الملك وحده، الذي يقوم بممارسة مهام المنصب على وفق مسؤولياته الخاصة لمدة غير طويلة الاستعانة بمُستشاريه [٣٣] على أنْ يتدخل الملك شخصياً لغرض تعيين رئيس الوزراء، ففي حالة استقالة رئيس الوزراء أثر هزيمته في مجلس العموم يُكلف

الملك زعيم المُعارضة البرلمانية لتولي المنصب ، وأما في حالة استقالة رئيس الوزراء بسبب اعتلال صحته أو ظروف طارئة ولا زال حزبه الحاكم بأغلبية في مجلس العموم، فأن ذلك يضع الملك والبلاد في موقف حرج [٣٤] ، وذلك أن التاج كان عليه إن يختار بين اللورد كيرزن العضو البارز في مجلس اللوردات وبلودين العضو البارز في مجلس العموم قرر الملك جورج الخامس على الرغم من نصيحة مُستشاريه وعلى وفق قناعته الشخصية إسناد منصب رئيس الوزراء إلى بلودين [٣٥] .

لقد كان بلودين يرغب في تطبيق سياسة حماية التجارة لكونه صناعياً بالدرجة الأولى، وخروج بلاده من سياسة حُرية التجارة التي كانت تنتهجها منذ العام ١٨٤٦ وكان وزير الخزانة نيفل تشامبرلن Nival Tchambeln يساعده في تطبيق سياسته الجديدة التي تعني تغييراً جذرياً في التفكير الاقتصادي ولم تستطع وزارة بلودين خلال خمسة أشهر من أعمالها أيجاد حل للأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد على الرغم من تأكيده على الحماية الاقتصادية وإقرارها بأن إصلاح التعريفة الكمركية يُعد بمثابة العلاج الناجح لإنقاذ البلاد من ضائقتها الاقتصادية [٣٦] ، ولم تحظ اقتراحات وأعمال وزارة بلودين بموافقة أعضاء مجلس العموم، لذا قدم نصيحة في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٢٣ ، إلى الملك جورج الخامس بحل البرلمان وذلك بسبب قناعته الراسخة بأن حله وإجراء انتخابات برلمانية جديدة حول قضية التعريفة الكمركية لتشكيل برلمان جديد الطريق الوحيد لحل الأزمة الاقتصادية في البلاد ومُعالجة المصاعب التي تواجه وزارته، وقد استجاب الملك جورج الخامس لنصيحة بلودين وحلّ البرلمان في منتصف تشرين الثاني من العام نفسه لتستعد البلاد لإجراء انتخابات عامة لتشكيل برلمان جديد وكانت القضية الساخنة في حملة الأحزاب الانتخابية قضية التعريفة الكمركية [٣٧] .

جرت الانتخابات في السادس من كانون الأول سنة ١٩٢٣ حصل فيها المحافظون على مائتين وثمانٍ وخمسين مقعداً فيما حصل العمال على مائة وواحد وتسعين مقعداً، وحصل حزب الأحرار على مائة وتسعة وخمسين مقعداً وقد زادت نتيجة

الانتخابات من شعبية حزب العمال بعد أن أصبح ثاني أكبر الأحزاب تمثيلاً بدلاً عن حزب الأحرار [٣٨] .

شُكلت الحكومة الجديدة بعد استدعاء الملك جورج الخامس رئيس حزب العمال رامزي ماكدونالد ولم يكن لها أكثرية في البرلمان ولا تستطيع حكومته الاستمرار إلا إذا دعمها حزب الأحرار، ولذا فأن التجربة الاشتراكية البريطانية الأولى جرت في وضع يؤدي إلى الإخفاق [٣٩] ، وذلك لأن حزب العمال لم يجرأ في الواقع على اقتراح إصلاحات اجتماعية لأنه كان يشعر بأن ألأحرار لا يتبعونه ولم يتكلم عن الضريبة على رأس المال والتأميم لأنه لم يُحبذ إثارة سُخط الطبقة البرجوازية حتى خاب أمل العمال وجعلوا يأخذون على حكومة العماليين عدم جرأتها على تحقيق برنامجها، ومن جهة أُخرى كانت البطالة مُستحكمة ولم تجد لها دواء، ولمُعالجة الأزمة الاقتصادية التي تُعاني منها البلاد ورغبةً منها في منع ألمانيا من احتكار الأسواق السوفيتية، حصل نوع من التقارب والتعاطف بين الحكومتين البريطانية والسوفيتية، ونتيجةً لهذا الموقف الذي زاد من سوء الوضع في ضعف المُعارضة المحافظة على الحزب الشيوعي البريطاني الذي استطاع الحصول على مساحة واسعة بين شريحة العمال ، ولذا ازداد الضغط على الحكومة العمالية على الرغم من دفاعها عن علاقتها بالاتحاد السوفيتي ومحاولاتها الرامية لإقناع الرأي العام البريطاني بامتيازات الاتفاقية التي اعترفت بموجبها حكومة ماكدونالد بالاتحاد السوفيتي في الثاني من شباط ١٩٢٤ ، وقد هيأت الاتفاقية الأجواء المناسبة لانتشار الأفكار الشيوعية وازدياد شعبية الحزب الشيوعي في بريطانيا [٤٠] .

وقد استغلت المعارضة المحافظة نشر مجلة لوركسرزويلكي Lawrksrzwelky الأسبوعية الناطقة باسم الحزب الشيوعي في الخامس والعشرين من تموز ١٩٢٤ ، مقالا افتتاحياً لرئيس تحريرها درايس كامبل Dris Kample يتضمن تحريض الجيش على عصيان الأوامر العسكرية وعدم الإذعان لها ، ما أدى إلى إثارة سخط المعارضة من حزبي المحافظين والأحرار الذين كانوا أصلاً معارضين للاتفاقية وتوجيهات حكومة ماكدونالد [٤١] ، إزاء الاتحاد السوفيتي وازدادت المعارضة إزاء

ماكدونالد في البرلمان وعلى وفق ذلك وبغية الحصول على مجلس عموم يتكون من أغلبية عالية موالية لسياسة الحكومة نصح ماكدونالد في التاسع من تشرين الأول عام ١٩٢٤ الملك جورج الخامس حل البرلمان طالب بإجراء انتخابات برلمانية لغرض تشكيل برلمان جديد [٤٢].

وفي التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٤ ادلى الناخبون البريطانيون بأصواتهم في صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم في مجلس العموم، وأسفرت النتائج إلى نجاح كبير للدعاية الانتخابية المحافظة بعد أن اهتزت ثقة الشعب بحزب العمال وتخوفه من حكومته العمالية وحقق المُحافظون نصـراً حاسماً وأغلبية ساحقة فـــي مجلس العموم أهّلتهم لتشكيل الحكومة الجديدة بمُفردهم [٤٣] ، شغل المحافظون أربعمائة وتسعة عشر مقعداً، وحجز العمال مائة وواحداً وخمسين مقعداً وتوزعت بقية المقاعد على الأحزاب الأخرى كلٌ بحسب استحقاقه الانتخابي، وبناءاً على نتائج الانتخابات الأخيرة وتشكيل البرلمان الجديد كان من المُرجح والمُؤكد تقديم ماكدونالد استقالته فـــي غضون أسبوع مـن تـــاريخ الاقتراع وإعـلان نتائج الانتخابات علـى وفـــق الأعراف الدستورية [٤٤] .

لقد تشكلت الحكومة الجديدة المحافظة برئاسة بلدوين ونستون تشرشل ووزيرا" للخزانة و أوستن تشامبرلن وزيراً للخارجية و نيفيل تشامبرلن وزيراً للصحة ولعل أول الأعمال التي اضطلعت وزارة بلـدوين العمل بـها إلغاء المعاهدات التـــي أبرمتها الوزارة العمالية نفسهة مع الاتحاد السوفيتي [٤٥] .

ومن المشكلات التي نجحت حكومة المحافظين في حلها وتذليل الصعوبات إزائها هي مسألة الإضراب العام للعمال في الرابع والعشرين من أيار ١٩٢٦ ، والذي شلّ مظاهر الحياة كلها في بريطانيا الذي انتهى في الثاني عشر من أيار ١٩٢٧ بعد أن عطل كل مرافق الحياة الصناعية في بريطانيا ما دفع الحكومة إلى سن قانون يقضي بحل المنازعات العمالية بناءا" على طلب الجناح اليميني في حزب المحافظين عام ١٩٢٧ [٤٦] .

كما عالجت حكومة المحافظين مطالب النساء الرامية إلى مساواتها مع الذكور في الاقتراع وفعلاً نجحت في الحصول على تشريع برلماني في عام ١٩٢٨ منح بموجبه النساء حق الاقتراع في الانتخابات بسن الواحـــد والعشرين أسوة بالذكــور وأمست النساء على قدم المساواة مع الذكور [٤٧] .

المبحث الثاني

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩_ ١٩٣٣) في بريطانيا سياسيا" و اقتصاديا"

_ تأثيرها في الأوضاع السياسية

حينما حدث الانهيار المالي في أواخر ١٩٢٩في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية انعكس على الدول الرأسمالية ومنها بريطانيا التي انفجرت الأزمة الاقتصادية فيها في النصف الأول من العام ١٩٣٠ و بلغت ذروتها في ربيع عام ١٩٣٢، وحينما بدأت كان حزب العمال في السُلطة بزعامة رامزي ماكدونالد [٤٨] ، كان اشتداد الأزمة الاقتصادية له انعكاسات على الأوضاع الداخلية والخارجية في بريطانيا، من الناحية الخارجية فقد كانت حكومة ماكدونالد العمالية ترفض الاتحاد الكَمركَي الذي أُعلن بين ألمانيا والنمسا في منتصف عام ١٩٣٠ ووقفت إلى جانب فرنسا في ذلك إذ كان هذا الاتحاد عبارة عن إقامة وحدة كمركية بين البلدين [٤٩] ،وتعهدت بريطانيا مع فرنسا في أثناء المؤتمر الذي أنعقد في العاصمة الرومانية بوخارستBucharest في آذار ١٩٣١، بالعمل على إحباط هذا الاتحاد الذي عدته الدولتين موجهاً ضدهما، وأبدت تخوفهما من أن يؤدي ذلك إلى وحدة سياسية [٥٠] ، وسارعت بريطانيا لتدويل القضية وجعلها أُممية من خلال الاقتراح الذي تقدم به مندوبها في عُصبة الأمم في الثامن عشر من آب ١٩٣١، لحسم النزاع في محكمة العدل الدولية، ومعرفة ما إذا كان ذلك

الاتحاد موافقاً لبنود معاهدة الصُلح التي عقدت عام ١٩١٩ ، وقد رفع الأمر بناءً على ذلك إلى المحكمة للنظر فيه [٥١] .

ونتيجة الضغوط الدولية سحبت ألمانيا موافقتها على الاتحاد قبل يوم من حسم الموضوع أمام محكمة العدل الدولية، وذلك لمعرفتها بحجم التأثير البريطاني والفرنسي في المحكمة وعصبة الامم، كما إن بريطانيا رفضت دفع الديون الأمريكية بصورة نهائية على الرغم من الاتفاق على ذلك مع فرنسا، إلا إنها تراجعت عن ذلك من خلال دفع مبالغ رمزية، وكان هذا الموقف نابع من طبيعة الخلافات الأمريكية – الفرنسية والبريطانية بسبب القضية الألمانية [٥٢] .

كانت بريطانيا تولي اهتماماً واسعاً نحو الداخل أكثر من الخارج، وقد انعكس ذلك على سياستها الخارجية التي أخذت تعمل على إيجاد توازن بينها وبين فرنسا طوال مدة الأزمة، وذلك من أجل إصلاح أوضاعها الداخلية، وكان موقف بريطانيا تجاه الاتحاد السوفيتي قد أخذ سياسة عدم المواجهة في تلك المُدة [٥٣] .

أما على الصعيد الداخلي ونتيجة لتطور الوضع الاقتصادي حاول ماكدونالد مُعالجة الأزمة ووضع خطط اقتصادية قاسية إذ قام بتخفيض ٢٠% من مبالغ الإعانات الاجتماعية فضلاً عن تخفيض الإنفاق الحكومي إلى حـــد التقشف وزاد في الضرائب المُباشرة وغير المُباشرة [٥٤] ، وقد أدت تلك السياسة إلى تدني سُمعة حزب العمال إلى حدٍ كبير، فضلاً عن حدوث انشقاقات في صفوفه ، فرفض بعض الوزراء تأييد سياسة رئيس الوزراء ماكدونالد، فضلاً عن استمرار التظاهرات الجماهيرية المُطالبة بسقوط الحكومة لعدم قدرتها على حل الأزمة، لاسيما بعد أن صرّح مؤتمر نقابة العُمال بأنه لا يقبل بهذه السياسة الاقتصادية، وفي مطلع شهر آب ١٩٣١ وصلت التظاهرات إلى مجلس العموم البريطاني، مما حدا بحكومة ماكدونالد بتقديم استقالتها في الرابع والعشرين من آب من العام نفسه، ولعل السبب في ذلك يرجع لامتصاص غضب الجماهير، وقد شكل ماكدونالد حكومة ائتلافية من حزب العمال وحزب المُحافظين في الخامس والعشرين من آب ١٩٣١ وقد أطلق عليها حكومة الاتحاد الوطني وقد سارعت هذه الحكومة الوطنية إلى انتهاج سياسة اقتصادية متينة

لمُعالجـــة الوضـــع المُتردي في بريطانيا بعد أن حصـــلت على دعم الملك والبرلمان[٥٥] .

وفي كانون الأول من عام ١٩٣١ قدمت الحكومة مشروع لائحة الاقتصاد الوطني إلى مجلس العموم البريطاني لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية والعجز الذي تُعاني منه الميزانية، كما قدمت الحكومة في الحادي عشر من شباط ١٩٣٢ مشروع لائحة فك ارتباط الجُنيه الإسترليني عن الذهب، وفي أيلول من العام نفسه حصلت الحكومة على قانون يخولها ترشيد النفقات الحكومية بقرارات وزارية وفي هذا السياق أصدرت الحكومة قراراً بتخفيض رواتب ملاحي الأسطول البحري بنسبة ٢٥% أما بقية مرافِق الدولة تكون بنسبة ٣٥% وعلى أثر ذلك حصل عصيان من قِبل البحارة ورفضوا النزول إلى البحر وشكل ذلك صدمة للحكومة وذلك لأن البحرية البريطانية تُعد رمز القوة في بريطانيا فاضطرت الحكومة إلى أن تتساهل في قراراتها إذ جعلت نسبة التخفيض لرواتب البحارة ١٠% أما بقية موظفي الدولة ٢٥% [٥٦] .

وفي مطلع عام ١٩٣٣ حصلت الحكومة البريطانية على سُلطات تشريعية واسعة من قبل مجلس العموم البريطاني، وذلك من أجل التصدي للأزمة ووضع الخطط الاقتصادية للبلاد سعياً لبناء اقتصاد قوي يضمن للدولة الحد الأقصى من الاكتفاء الذاتي [٥٧] ، إذ قامت الحكومة بتشجيع الصناعات الرئيسة في البلاد وتقديم المُساعدات الاجتماعية ، ومن أجل امتصاص اليد العاملة العاطلة عن العمل، أصدرت قانوناً خاصاً بمناجم الفحم في تموز ١٩٣٣ ، مفاده تقليل ساعات العمل وتثبيت معدل الأجور، ومن الجدير بالذكر أن الأزمة الاقتصادية في بريطانيا لم تُصاحبها اضطرابات شعبية عنيفة ولم يكن للأحزاب الشمولية (كالحزب الفاشي أو الشيوعي) أي تأثير في الشارع البريطاني على الرغم من حصول بعض الاحتجاجات التي لم يكن لها تأثير كبير بسبب رسوخ النظام الديمقراطي في بريطانيا [٥٨] .

_ تأثيرها في الأوضاع الاقتصادية

في العشرين من أيلول عام ١٩٢٩، أعلن في لندن عن انهيار مجموعة كلانتس هارتي Clarence Harty، فأوجد ضربة قوية للاقتصاد البريطاني وقد انعكس ذلك على طرفي الأطلسي، فالجبهة الأوروبية لاسيما ألمانيا والنمسا، كان من الطبيعي أن تتأثر هاتان الدولتان بالأزمة وذلك لان الاستثمارات البريطانية منتشرة فيها كثيراً وميزان تجارة بريطانيا واعتماداتها قد استندت كليا على عملية الاستقرار الاقتصادي الألماني والنمساوي، وفي اليوم نفسه نتج عن حدوث الإفلاس البريطاني من الجهة الأمريكية فحصل عزوف عن شراء الأسهم، مما أدى إلى خفض أسعارها تدريجياً واندفع أصحاب الأسهم إلى بيعها خوفاً من حدوث المزيد من الانخفاض (٥٩) .

شمل تأثير الأزمة الاقتصادية نهاية عام ١٩٢٩ القطاع الزراعي البريطاني، إذ انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة ٧٥% إذا ما وزن بعام ١٩١٣، فقد حصل تبادل لا بأس به للمحاصيل في بداية العام ١٩٢٩ مع دول العالم، ولكن الأزمة أنزلت به ضربة شديدة، أما في الجانب الصناعي أغلقت العديد من المصانع المُنتجة وكان السبب في ذلك يرجع الى الانخفاض الحاد للطلب على البضائع البريطانية، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها السُلطات البريطانية من خلال فرض القيود الشديدة على المُصدرين وتقليص استثماراتهم في الخارج (٦٠).

ومع اشتداد الأزمة ارتفعت معدلات البطالة في بريطانيا كثيراً في عام ١٩٢٩ ، إذ وصلت نسبة العاطلين عن العمل في نهاية العام المذكور إلى ٢٥% أي إن كل واحد من أصل أربعة عمال فقد عمله، مما انعكس على الأوضاع المعيشية بشكل كبير فخرجت مظاهرات في لندن وبقية المُدن البريطانية تُطالب بإصلاح الأوضاع ، وبين عامي ١٩٣١ – ١٩٣٢ ارتفعت نسبة البطالة إلى ٤٧% وقد أدى ذلك إلى انحسار الصناعات الأساسية فحصل إرباك للوضع الاقتصادي الداخلي (٦١) .

وفي عام ١٩٣١ زادت الأوضاع المالية سوءاً للمصارف البريطانية، نتيجة لأزمة البنوك الألمانية والنمساوية التي أعلنت إفلاسها، وبدأت بسحب اعتماداتها المالية من المصارف البريطانية مما زعزع الميزان التجاري البريطاني، وقد أدى هذا إلى قيام

الحكومة في تموز من العام نفسه، تعمل على رفع قيمة الفوائد المستحصلة على الجنيه الإسترليني في مصارفها إلى ٣.٥ و ٤.٥% على التوالي بعد أن كانت ٢.٥% فقط ، وفي الوقت نفسه انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني لإعطائه دعماً قوياً ولزيادة الصادرات وتقليل الواردات [٦٢] وهذا ما جعل بريطانيا تقدم على تخفيض عملتها ٤٠% في نهاية العام ١٩٣١، وأدى ذلك الإجراء إلى مزيد من المعوقات الاقتصادية والعجز المالي، مما أدى إلى إن تقوم بريطانيا باستقراض الأموال من فرنسا، نتيجة خروج رؤوس الأموال منها، فضلاً عن قيام سويسرا بتحويل أموالها المالية في المصارف البريطانية إلى ذهب، ثم عملت بريطانيا على فك الارتباط بين قيمة الجنيه والذهب لمواجهة قيمة الدولار الذي كان يساوي في شهر أيلول من عام ١٩٣١ ٤.٨٦ دولاراً ومن شهر كانون الأول من العام نفسه أصبح ٣.٢٥ دولاراً، للجنيه الواحد فقط ، بعد إلغاء الغطاء الذهبي للباون عام ١٩٣١ أوجدت الحكومة البريطانية ما يعرف بالكتلة الإسترلينية التي تحول الباون أو الجنية الإسترليني إلى غطاء وأساس لتبادل عملات الدول التابعة لبريطانيا و المرتبطة بها [٦٣] .

عمدت بريطانيا من أجل التخلص من الأزمة إلى عقد مؤتمر أوتاوا في كندا في العشرين من آب ١٩٣٢ ، والذي تضمن فرض بريطانيا رسوم كمركية عالية على السلع الأجنبية التي تأتي أليها بينما السلع التي تُصدرها بريطانيا نحو الدومنيون قد وضع لها الأفضلية أي إن الرسوم الكمركية على تلك السلع لتكون أقل من غيرها [٦٤] وكان نتيجة ذلك تنشيط التبادل التجاري داخل المستعمرات البريطانية التي عدت كتلة واحدة [٦٥] .

وعلى الرغم من وجود المستعمرات الخارجية، إلا أنها لم تعمل على تخفيف الضائقة المالية البريطانية إلا بشيء محدود وذلك لأن بريطانيا كانت تعتمد على التبادل التجاري الحر منذ ١٨٤٦ ومن ثم عملت على إيجاد صيغة تستطيع من خلالها مقاومة الأزمة فجاءت بقانون الاستيراد الذي أصدرته في شباط من عام ١٩٣٢ ، كما وضعت تعريفة كمركية جديدة بواقع ١٠% على الواردات القادمة لها من الخارج وفي حزيران من عام ١٩٣٣ عقدت بريطانيا مؤتمراً حاولت من خلاله إنهاء الأزمة

بالتكاتف الجماعي من خلال تثبيت سعر صرف العملات، وعدم إيجاد اتحادات كمركية دولية في أوروبا ومن العام نفسه عقدت اتفاقيات اقتصادية مع الدول الإسكندنافية خفضت قيمة الجنيه الإسترليني أكثر من نفسه [٦٦] ، وكنتيجة طبيعية للأزمة وتأثيراتها المتلاحقة في الاقتصاد البريطاني قلّت الصادرات والواردات البريطانية بين عاميّ ١٩٢٩ – ١٩٣٣، كما انخفضت حصتها من التصدير العالمي في المُدة ذاتها بنسبة ١١% فقط بعد أن كانت نسبتها ١٤% قبـل الأزمة ،

جدول رقم (١)

السنة	النِسبة
١٩٢٩	%٦٦
١٩٣٠	%٦٠
١٩٣١	%٥٤
١٩٣٢	%٥٠
النصف الأول من سنة ١٩٣٣	%٥٠

والجدول أعلاه يمثل نسب الصـــادرات البريطانية خلال سنوات الأزمة [٦٧] .

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا بان الأوضاع السياسية و الاقتصادية الداخلية والخارجية في بريطانيا قد تأثرت بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، مما انعكس بدوره على أداء الحكومة البريطانية بصورة عامة، كما أن بريطانيا استطاعت خلال سنوات الأزمة أن توثق علاقاتها مع فرنسا بصورة كبيرة على الرغم من المنافسة الموجودة بينهما في الأسواق العالمية .

المبحث الثالث

الأزمة الدستورية لعام ١٩٣٦

توفى الملك جورج الخامس في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٦، واعتلى العرش خلفاً له ادوارد الثامن Edward VIII (١٨٩٤ – ١٩٧٢) واستمرت مدة حكمه من العشرين من كانون الثاني عام ١٩٣٦ حتى الحادي عشر من كانون الأول ١٩٣٦ ولم يمضِ أكثر من نصف سنة على تولي الملك ادوارد الثامن العرش البريطاني حتى اندلعت أزمة بين البرلمان والحكومة من جهة والمؤسسة الملكية من جهة أُخرى، أُطلق عليها أزمة التنازل عن العرش، وتُعد تلك الأزمة من أخطر الأزمات التي واجهت حكومة بلودين الثالثة [٦٨].

تعود بدايات الأزمة إلى صيف ١٩٣٦، حينما قرر الملك ادوارد الثامن الذهاب إلى رحلة استجمام بحرية على متن يخته الخاص اذ التقى مـــع السيدة واليس سمبسون Wallis Simpson [٦٩] بادئاً نوعاً من الإعجاب والغرام بينهما ومما زاد الأمور سوءاً كُره الشعب البريطاني لسمبسون كونها أمريكية ومُطلقة مرتين، فضلاً عن كونها ليست ذات جمال أو من عائلة نبيلة، ولهذا فإن الأزمة سرعان ما اندلعت بعد إعلان الملك ادوارد الثامن عن رغبته بالزواج من سمبسون ولذلك نشبت أزمة التنازل عن العرش [٧٠] بعد إصرار الملك ادوارد الثامن على المُضي قدماً في قرار الزواج من سمبسون على الرغم من معارضة غالبية الرأي العام ورئيس الوزراء وحكومته وغالبية أعضاء البرلمان البريطاني، فضلاً عن الكنيسة الأنكليانيكية AL–Englangia ولاسيما رئيس أساقفة كنتربري Canterbery دكتور لنك Dr. Lenk [٧١] ، وعلى وفق الأعراف والتقاليد الدستورية كان من ضرورة قيام الجالس على العرش بأخذ النصح والاستشارة من حكومته قبل الشروع في مراسيم الزواج، لذا كان رأي الحكومة البريطانية رفض مراسيم الزواج ومعارضته ولاسيما أنَّ خبر تلك القضية أدى إلى حدوث اضطرابات ومظاهرات في الحدائق العامة في عموم بريطانيا بعد ما تواترت الأخبار عن كونها مطلقة مرتين فضلاً عن كونها من عامة الشعب وإنها أميركية مما

يجعل أمر الزواج صعباً وغير مرغوب فيه من لدن الشعب ولاسيما أن الجالس على العرش في المملكة المُتحدة بمثابة الرئيس الأعلى للكنيسة الأنكليانيكية [٧٢] .

وقد احتج الملك ادوارد الثامن على معارضة الحكومة ورئيس الوزراء بلودين على أساس أنَّ مسألة زواجه من السيدة سمبسون قرار شخصي يرجع حق اتخاذه للمك ادوارد الثامن وحده ، وليس هناك سُلطة من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية لها حق فرض إرادتها على المؤسسة الملكية في مثل تلك الأمور معتمداً في احتجاجه ذلك على الأعراف الملكية التي أباحت وخولت الملك هنري الثامن Henry VIII [٧٣] الزواج من آن بولين Ane Bulen والطلاق من كاترين اراغون Kathren Aragwn [٧٤] .

دخلت البلاد في أزمة ملكية خطيرة واحتمال اندلاع أزمة دستورية بريطانية إذا ما أقدم الملك على طلب إسقاط حكومة بلودين أو حل البرلمان وعلى الرغم من أن الأمرين إسقاط الحكومة وحل البرلمان هما من صلاحيات الملك ويمتلك الحق في ذلك إلا أن الأعراف الدستورية لا تُجيز له ذلك ، و يعد ذلك بمثابة صلاحيات شكلية ليس له القدرة على وضعها موضع التنفيذ ، وبقي للملك خياران لا ثالث لهما الأول ترك السيدة سمبسون وعدم الزواج منها، والثاني التنازل عن العرش [٧٥] ، وفيما يتعلق بموقف الرأي العام المحلي فعلى الرغم من المُساندة الشعبية والتأييد الكبير الذي حصلت عليه حكومة بلودين في مسألة مُعارضتها لزواج الملك ،إلا أن ذلك لا يمنع من تعاطف عدد غير قليل من أبناء الشعب المُساند للملك مانحين إياه الحق في الزواج من أية امرأة يرغب في زواجها، وحرية الاختيار وحتى أنهم احتشدوا حول قصر بانكنغهام القصر الذي غادره الملك ادوارد الثامن وقطن في ضاحية فورت بلفيدير Fort Belvedere لحين انفراج الأزمة مُنددين برئيس الوزراء في شعارات وهتافات منها **سقوط بلودين وحكومته و حق الملك بالزواج بمن يرغب** [٧٦] ، ويبدو أن الأغلبية الساحقة التي يتمتع بها المحافظون في مجلس العموم دفع أعضاء المجلس للوقوف مع رأي الوزارة ضد أنصار الملك حتى أنَّ مؤيدي وأنصار الملك واجهوا موجة من الغضب والاستياء الشديد جرّاء خطاباتهم المُتكررة، والحملة في

البرلمان في الدفاع عن الملك ، دفع بقية الاعضاء برفع أصواتهم مُطالبين تشرشل بالسكوت أو الجلوس ما يعني بأن مؤيدي الملك أمسوا خاسرين لقضية مؤازرة الملك في أزمته [٧٧].

ولعل دقة الأزمة وخطورتها بسبب الأوضاع المضطربة في أوروبا والتي ألقت بتداعياتها الثقيلة على بريطانيا وعدم تنازل رئيس الوزراء وحكومته عن موقفهما من الأزمة والرأي العام الداعم لموقف الحكومة فضلاً عن التأييد الكبير من أعضاء مجلس العموم لموقف الحكومة والخشية من دخول البلاد في أزمة دستورية برلمانية وحكومية والانقسام السياسي والحزبي في البلاد، وفي الخامس من كانون الأول ١٩٣٦ بعث الملك ادوارد الثامن رسالة إلى رئيس الحكومة يُخبرهُ بأنه فضل اختيار الزواج من السيدة سمبسون والتنازل عن العرش البريطاني ما يعني أنه آثر التنازل عنه على ترك السيدة سمبسون [٧٨] .

وفي الحادي عشر من كانون الأول ١٩٣٦ طُرحت وثيقة التنازل عن العرش في مجلس العموم وتنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش لأخيه جورج السادس George VI (١٨٩٥- ١٩٥٢) [٧٩] بعد انتهاء أزمة العرش البريطاني لم يستمر بلودين في سدة الحكم بسبب اعتلال حالته الصحية قدم استقالته إلى الملك جورج السادس في أيار عام ١٩٣٧ ، ليخلفه في تشكيل الحكومة زعيم حزب المحافظين نيفل تشامبرلن[٨٠] ، وتُعد السنوات التي أمضاها تشامبرلن في رئاسة الحكومة حافلة بالمشكلات والأزمات سواء على الصعيدين الداخلي والخارجي [٨١] .

الخاتمة :

- تعاقبت حكومات مختلفة على حكم بريطانيا خلال السنوات من ١٩١٨ إلى ١٩٣٦ ، ظهرت فيها أحزاب جديدة تركت أثرا" في الحياة السياسية مثل حزب العمال واختفت أحزاب كان لها دور مؤثر في الساحة السياسية مثل حزب الأحرار الذي انقسم على نفسه واضمحل دوره وكانت السمة البارزة خلال تلك الحقبة هو تشكل الحكومات الائتلافية .

- شهدت بريطانيا خلال تلك الحقبة عدة انتخابات برلمانية ومن أكثرها إثارة هي انتخابات كانون الأول ١٩١٨ فضلا عن انتخابات ١٩١٩، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٣١ .

- شهدت بريطانيا عدة إصلاحات برلمانية ومن أبرزها إصلاح عام ١٩١٨ الذي سمح لأول مرة للنساء بالتصويت وللترشيح لعضوية مجلس العموم فضلا عن إصلاح عام ١٩٢٨ الذي ساوى النساء مع الرجال في سن التصويت الذي حدد بواحد وعشرين عاما بعد إن كان ثلاثة وعشرين عاما مما يعد انجاز برلماني وانتخابي كبير للنساء البريطانيات .

- تعاقب (خلال سنوات البحث) ثلاثة ملوك على العرش البريطاني هم: جورج الخامس من ١٩١٠-١٩٣٦ ، وادوارد الثامن من كانون الثاني ١٩٣٦ _ كانون الأول ١٩٣٦، وجورج السادس ١٩٣٦-١٩٥٢ .

- شهدت بريطانيا خلال تلك السنوات حدثاً لا سابق لهُ في التاريخ الملكي البريطاني تمثل بتنازل الملك ادوارد الثامن عن العرش البريطاني لأخيه جورج السادس بسبب الخلاف بين المؤسسة الملكية من جهة والحكومة والبرلمان من جهة أخرى حول زواج الملك ادوارد الثامن.

- عانت بريطانيا بعد الحرب العالمية من فقدان أسواقها.

_ أعطت بريطانيا بعض الحرية لمستعمراتها قبل الحرب العالمية الثانية، وأقامت رابطة دول الكومنولث في العام ١٩٣١.

Abstract:

Britain is the most important European countries, which played a significant role in shaping global politics, because of its political weight large in the world, and during the years of the First World War 1914 - 1918, have had an active role in the victory of states accord in the World War, and after the end of the war was its lion's share of gains after the war, and was the democratic life of parliamentary system and constitutional cohesive and strong, as not exposed Britain to the problems and crises after World War I, but images simple, though, so there are significant developments in the political life and the internal and stands in the forefront of reforms parliamentary including general reform 1918, which allowed for the first time in British history for women to vote and run for membership of the House of Commons (Parliament) in Britain.

The nature of the study requires that research is divided into an introduction and preamble and three chapters as internal boot s turning around Britain during the years of the First World War 1914-1918. The first chapter includes internal developments in Britain 1918-1928 while the second chapter the internal affairs of Britain during the years of the global economic crisis 1929 - 1933, and devoted the third quarter to study the constitutional crisis that occurred in 1936. The

research was based on a lot of Arab and foreign sources was Tthbyha at the end of the search.

الهوامش:

(١) ادوارد الثامن : ولد في ٢٣ حزيران ١٨٩٤ في لودج الابيض في ريتشمون ويعد الملك البريطاني الذي تنازل عن العرش متعمداً بعد زواجه من السيدة واليس سمبسون في ١١ كانون الاول ١٩٣٦ ، وتعتبر مدة حكمه ثالث اقصر المدد في تاريخ بريطانيا بعد ليدي بين غراي وادوارد الخامس ، توفي في ٢٨ ايار ١٩٧٢. ينظر ، وليم كرستان ، تاريخ العالم الغربي ،ترجمة مجد الدين ناصف ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٣، ص١١٢ .

(٢) جورج السادس : ولد في ١٤ كانون الاول ١٨٩٥ شاركت بريطانيا في اثناء مدة حكمه في الحرب العالمية الثانية وخرجت منتصرة . اتخذ مع عائلته موقفا شجاعا حينما قرروا البقاء في لندن في اثناء الغارات الجوية الالمانية وحظي باحترام شعبه توفي ١٦ شباط ١٩٥٢ عن عمر ناهز ٥٧ عاما بسبب سرطان الرئة . ينظر ، المصدر نفسه ، ص١٨٧ .

(٣) جورج الخامس: ولد في ٣ حزيران عام ١٨٦٥ في لندن تولى الحكم في ٦ ايار ١٩١٠، حظى باحترام كبير وسط شعبه وذلك لالتزامه الصارم بواجباته ومسؤولية الملكية تميزت مدة حكمه بخروج بريطانيا منتصرة في الحرب العالمية الاولى قام عام ١٩١٧ بتغيير اسم العائلة من ساكس – كسوبرغ –Saxe cobourg الى ويندسور Windsor توفي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦

وكانت مدة حكمه ٢٦ عاماً . ينظر ، الان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث ،ترجمة سراج الدين علي ، بغداد ، ١٩٩٢ ، ص٢١٣ .

(٤) ديفيد لويد جورج: ولد في مانشستر بانكلترا لابوين من ويلز في ١٧ كانون الثاني ١٨٦٣ بدأ ممارسة المحاماة في عمر الثاني والعشرين ارتبط بحزب الاحرار في مرحلة مبكرة من عمره رشح لعضوية البرلمان عن مدينته كارنارفون Karnirfwn فظل يمثلها على مدى ٥٥ عاما" وخلال المدة من ١٩٠٨ الى ١٩١٥ عمل وزيرا" للمالية في حكومة حزب الاحرار التي تشكلت عام ١٩٠٥ ظل يمارس العمل السياسي حتى وفاته في السادس والعشرين من اذار ١٩٤٥ . ينظر ، محمد السيد سليم ، تطور السياسة الدولية في القرن العشرين ، ج١ ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٢٢٧ .

(٥) ربيع حيدر طاهر، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١ – ١٩٤٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠٧، ص١١٢ .

(6) A.J.P. Taylar , English history 1914 – 1945 , Oxford , 1975, p 690 .

(7) I bid, p 692 .

(٨) ربيع حيدر طاهر، المصدر نفسه، ص١١٤ .

(٩) حمدي حافظ، المُشكلات العالمية المُعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص١٩٧ .

(١٠)المصدر نفسه، ص٢٠١ .

(11) Al hjerg, Landmarguratite hall Altj, Europe from 1914 to the present, London, 1951, p. 248 .

(12) Ibid, p. 249 .

(١٣) حزب الشين فين : وهو حزب سياسي ايرلندي ، موجود في كل من ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا ، وينظر إليه البعض على انه الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي تأسس عام ١٩٠٥ وتعني الكلمة نحن انفسنا ينظر ، ربيع حيدر طاهر، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٤) لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة فؤاد الخطيب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢، ص٧٨ .

(١٥)ونستون تشرشل: ولد في ٣ من تشرين الثاني ١٨٧٤ في منطقة اكسفورد في بريطانيا وتخرج في الكلية العسكرية في ساند هيرست في العام ١٨٩٦ ، دخل الحياة السياسية نائبا عن المحافظين في مجلس العموم عام ١٩٠٠ وانفصل عن حزب المحافظين عام ١٩٠٤ وانضم لحزب الاحرار عام ١٩٠٦ واصبح وزيرا" للمستعمرات البريطانية عام ١٩٠٨ وعمل في عدة مناصب وزارية للمدة بين ١٩١٨-١٩٢٩ وفي العام ١٩٤٠ تم تكليفه لتشكيل الحكومة التي قادت بريطانيا الى النصر في الحرب العالمية الثانية ، خسر انتخابات عام ١٩٤٥ ، واصبح زعيما للمعارضة وفي عام ١٩٥١ انتخب رئيسا للوزراء وحصل على جائزة نوبل للاداب عام ١٩٥٣ ، وتقاعد عام ١٩٥٥ ، له مؤلفات عديدة في التاريخ الانكليزي والعالمي ، توفي في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٥ . ينظر ، احمد محمد جاسم ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه شبه الجزيرة الكورية في عهد الرئيس هاري ترومان ١٩٤٥-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الاصمعي ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٩ ، ص٦ .

(١٦)ارثر جيمس بلفور: سياسي بريطاني ولد في ٢٥ تموز ١٨٤٨ في ويتنفام في اسكتلندا اكمل دراساته العليا في كلية ايتون في جامعة كامبريرج ، اصبح في عام ١٨٩٥ رئيسا" للخزانة ثم اصبح رئيسا" للوزراء عام ١٩٠٢ الى ١٩٠٥ هو الذي اصدر في يوم الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧ تصريحا مكتوبا باسم الحكومة البريطانية الى اللورد ليونيل روشيليد يعد في انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وكان حينها وزيرا للخارجية ظل يمارس العمل السياسي حتى وفاته في ١٩ اذار ١٩٣٠ . ينظر ، الان بالمر ، المصدر نفسه ، ص٢٣٧ .

(١٧)لويس دوللو ، المصدر نفسه ، ص٩١ .

(١٨)رامزي ماكدونالد : سياسي بريطاني ولد في ١٢ تشرين الاول ١٨٦٦ ، ارتقى من اصول متواضعة ليصبح اول رئيس وزراء من حزب العمال البريطاني في عام ١٩٢٤ وظل يمارس العمل السياسي حتى وفاته في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٧ . ينظر ، وليم كرستان ، المصدر نفسه ، ص٣٢٢ .

(19)AL bjerg , op . cit . p. 250 .

(٢٠)ربيع حيدر طاهر، المصدر نفسه، ص١٤٠ .

(٢١)هـ . أ . ل فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ – ١٩٥٠، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٥٨، ص٥٨٤ .

(٢٢)هي المعاهدة التي وقعت في الرابع من اذار ١٩١٣ ، بين الحكومة البريطانية وممثلين عن الحركة القومية الايرلندية وتم بموجبها حصول ايرلندا على الحكم الذاتي وهذا تم بعد صدور مرسوم الحكم الذاتي في عام ١٩١٤ الا انها ظلت مجمدة بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى حتى الغيت في مطلع عام ١٩٢٠ . ينظر ، سعد حقي توفيق ، تاريخ العلاقات الدولية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٤ .

(٢٣)الدومنيون : هو نظام استعماري خاص او يسمى رابطة شعوب المستعمرات البريطانية ، وتم تطبيقه في عام ١٨٦٧ وبعد عام١٩٤٧ الغي واصبح بدلا عنه الكومنولث وتتمتع به الدول المنضوية به بحماية بريطانيا . ينظر ، المصدر نفسه ، ص١٧٣ .

(٢٤)هـ . أ . ل فشر ، المصدر نفسه ، ص٥٨٥ .

(25)Lvorjennings, parliament, Cambridge, at the unir press 1969, p.48 .

(26)I bid, p.420 .

(٢٧)سعد حقي توفيق، المصدر نفسه ، ص١٩١ .

(٢٨)حمدي حافظ، المصدر نفسه، ص٢٠٦ .

(٢٩)ادوارد كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩ – ١٩٣٩، ترجمة سمير شمخان، ١٩٧١، ص٢٩٢ .

(٣٠)محمد السيد سليم، المصدر نفسه ، ص٢٠٤ .

(٣١)سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين،ج١، القاهرة ، ١٩٧٤، ص١٢٨ (٣٢)ستانلي بلدوين: ولد في ٣ اب ١٨٦٧ تولى رئاسة الوزراء في بريطانيا ثلاث مرات عام ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٣٥ ، وفي عام ١٩٢٧ في اثناء وزارته الثانية تغير الاسم الرسمي للدولة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وذلك لخروج اجزاء واسعة من ايرلندا من السيادة البريطانية اثناء الحرب العالمية الاولى ، عاصر اثناء وزارته الثلاث ثلاثة ملوك هم جورج الخامس وادوارد الثامن وجورج السادس ولم يحدث ذلك لغيره من رؤساء الحكومات البريطانية ظل يمارس العمل السياسي حتى وفاته في ١٤ كانون الاول ١٩٤٧ . ينظر ، احمد محمد جاسم ، المصدر نفسه ، ص١٦٧ .

(٣٣)بيير رونوفن ، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٦٥، ص١٦٣ .

(34)R.C. Brich, Britain and Europe 1971 – 1939, London, 1966, p.293 .

(٣٥)محمد فؤاد شكري، أوربا من الحرب البروسية الفرنسية وحتى الحرب العالمية الثانية ١٨٧٠ – ١٩٣٩، القاهرة، ١٩٧٠، ص٤٠٣ .

(36)R.C. Brich, op. Cit. p. 297 .

(٣٧)آلان بالمر، المصدر نفسه ، ص١٩٨ .

(٣٨)المصدر نفسه، ص٢٠٤ .

(٣٩)ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الأوربية الكُبرى بين الحربين، النجف، ٢٠٠٩، ص٢١٥ .

(٤٠)نور الدين حاطوم، تاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين، بيروت، ١٩٥٩، ص١٩١ .

(٤١)محمد فؤاد شكري، المصدر نفسه، ص٤٠٥ .

(٤٢)محمد محمد صالح وآخرون، دول كبرى بين الحربين، بغداد، ١٩٨٥، ص١٢٤ .

(٤٣)هـ . أ . ل فشر، المصدر نفسه، ص٥٨٩ .

(٤٤)لويس دوللو، المصدر نفسه، ص١٠٢ .

(٤٥)المصدر نفسه، ص١٠٥ .

(46)A.J.P. Taylar, op. Cit. p. 697 .

(٤٧)ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر نفسه، ص١٩٧ .

(٤٨)سعد حقي توفيق ، المصدر نفسه، ص٢٠٣ .

(٤٩)محمد السيد سليم، المصدر نفسه، ص١٨٣ .

(٥٠)جان شارل أسلان، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين، ترجمة أنطون حمصي، ج١، دمشق، ١٩٩٨، ص٣٢٨ .

(٥١)علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٨ – ١٩٣٩، ط١، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨٧ .

(٥٢)رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط٢، دمشق، ١٩٨٣، ص٢٦٢-٢٦٣ .

(٥٣)علي صبح، المصدر نفسه ، ص٨٨ .

(٥٤)رياض الصمد، المصدر نفسه ، ص٢٧٠ .

(٥٥)نشأت كامل محمد العاني، التغييرات الاقتصادية في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد، جامعة بغداد، ١٩٩٦، ص٧٤ .

(٥٦)المصدر نفسه، ص٧٤-٧٥ ؛ رياض الصمد، المصدر نفسه، ص٢٧٠ .

(٥٧)جان شارل اسلان، المصدر نفسه، ص٣٣٤ .

(٥٨)علي صبح، المصدر نفسه، ص٩٠ .

(٥٩)موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المعاصر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤ – ١٩٧٥، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٠٠ .

(٦٠)إيمان متعب محي، الأزمة الاقتصادية في الولايات المُتحدة الأمريكية الأسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣ دراسة في التاريخ الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص٤٠ .

(٦١)ثامر نعيمة خضير، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦،ص٧٧ .

(٦٢)جان شارل أسلان، المصدر نفسه، ص٢٨٨ .

(٦٣)محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٢٢٢ .

(٦٤)جان شارل أسلان، المصدر نفسه، ص٣٣٠ – ٣٣١ .

(٦٥)إيمان متعب محي، المصدر نفسه، ص١١١ .

(٦٦)عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، التاريخ المُعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٣، ص٥٦٠ .

(٦٧)ثامر نعيمة خضير، المصدر نفسه،ص٩١ .

(٦٨)جان شارل اسلان، المصدر نفسه، ص٣٢٠ .

(٦٩)واليس سمبسون Wallis Simpson : اسمها الحقيقي بيسي واليس وارفليد ولدت في التاسع عشر من حزيران ١٨٩٦ في ولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة

الامريكية وكانت مطلقة مرتين قبل زواجها من الملك ادوارد الثامن لم تتقبلها العائلة المالكة البريطانية ، فتنازل ادوارد الثامن عن العرش من اجل الزواج منها وعاش معها في باريس وتوفت في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٨٦ في باريس ولم يكن لها ابناء . ينظر ، سعد حقي توفيق ، المصدر نفسه ، ص١٩٧ .

(٧٠)محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، المصدر نفسه، ص٢٥٣ .

(٧١)عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي ، المصدر نفسه، ص٥٥٤ .

(٧٢)بيير رونوفن، المصدر نفسه، ص١٧٣ .

(٧٣)هنري الثامن : ولد في الثامن والعشرين من حزيران ١٤٩١ ، في قصر جرينتشGrentsh وهو الابن الثالث للملك هنري السابع تولى العرش البريطاني في الحادي والعشرين من نيسان ١٥٠٩ ، وله العديد من الألقاب توفي في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٥٤٧ ، تميز حكمه بالازدهار الاقتصادي . ينظر ، الان بالمر ، المصدر نفسه ، ص٢١٧ .

(٧٤)بيير رونوفن ، المصدر نفسه ، ص١٧٤ .

(٧٥)نور الدين حاطوم، المصدر نفسه، ص٢٠١ .

(٧٦)محمد محمد صالح وآخرون، المصدر نفسه، ص٢١٤ .

(٧٧)سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص٢١٠ .

(٧٨)سمعان بطرس فرج الله، المصدر نفسه، ص١٠٧ .

(٧٩)أ . ج كَرانت وهارولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ – ١٩٥٠، ترجمة محمد أبو دُرة، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣٨٦ .

(80)John R. Amarriot, Modren England 1885 – 1945, London, 1963, p. 573.

(81)I bid, p. 576 .

المصادر

أولاً:- المصادر العربية والمُعربة

- أدوار كار، العلاقات الدولية في عشرين سنة ١٩١٩-١٩٣٩، ترجمة سمير شمخان، ١٩٧١ .
- آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة سراج الدين علي ،بغداد ، ١٩٩٢ .
- أ . ج كرانت وهاولد تمبرلي، أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ – ١٩٥٠، ترجمة محمد أبو دُرة،القاهرة، ١٩٦٧ .
- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٩٦٥.
- جان شارل أسلان، التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين، ج١، ترجمة أنطوان حمصي، ج١،دمشق، ١٩٩٨ .
- حمدي حافظ، المُشكلات العالمية المُعاصرة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ .
- ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الأوربية الكُبرى بين الحربين، النجف، ٢٠٠٩ .
- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين، ط٢، دمشق، ١٩٨٣ .
- سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية، بغداد، ٢٠٠٩.
- سمعان بطرس فرج الله، العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المُعاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، بيروت، ١٩٧٣ .

- علي صبح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٨ – ١٩٣٩، ط١، بيروت، ٢٠٠٣.
- لويس دوللو، التاريخ الدبلوماسي،ترجمة فؤاد الخطيب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٢ .
- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن العشرين، القاهرة، ٢٠٠٠ .
- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس إسماعيل، فصول في التطور الاقتصادي في أوربا والعالم العربي، بيروت، ١٩٨٦ .
- محمد فؤاد شكري، أوربا من الحرب البروسية الفرنسية وحتى الحرب العالمية الثانية ١٨٧٠ – ١٩٣٩ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- محمد محمد صالح وآخرون، دول كُبرى بين الحربين، بغداد، ١٩٨٥ .
- موسى محمد آل طويرش، تاريخ العالم المُعاصر من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة ١٩١٤ – ١٩٧٥،بغداد، ٢٠٠٩ .
- نور الدين حاطوم، تاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- هـ . أ . ل فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩-١٩٥٠ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، ١٩٥٨ .
- وليم كرستان ، تاريخ العالم الغربي ، ترجمة مجد الدين ناصف ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

ثانياً: المصادر باللغة الإنكَليزية :

– A.J.P. Taylar, English History 1914 – 1945, Oxford, 1975 .

– John R. Amarriot, Modren England 1885 – 1945, London, 1963 .

– Lror Jennings, parliament Cambridge, at the unir press, 1989 .

– R .C .Brich, Britain and Europe 1871-1939, London, 1966 .

– Victor AL bjery, land maryur atite Hall AL bjerg, Europe from 1914 to the present, London, 1951 .

ثالثاً : الرسائل والأطاريح الجامعية :

١-احمد محمد جاسم ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه شبه الجزيرة الكورية في عهد الرئيس هاري ترومان ١٩٤٥-١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأصمعي ، جامعة ديالى ، ٢٠٠٩ .

٢-إيمان متعب محي ، الأزمة الاقتصادية في الولايات المُتحدة الأمريكية الاسباب والنتائج ١٩٢٩-١٩٣٣ دراسة في التاريخ الاقتصادي، أطروحة دكتوراه غير منشورة كُلية التربية، الجامعة المُستنصرية، ٢٠٠٣ .

٣-ثامر نعيمة خضير، مصر في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كُلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .

٤-ربيع حيدر طاهر، تطور البرلمان البريطاني ١٩١١-١٩٤٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧ .

٥-نشأت كامل محمد العاني، التغيرات الاقتصادية في بريطانيا ١٩٤٥-١٩٥١، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلية التربية ابن رُشد، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .